Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (6), Issue (1) November (2024)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://www.iasj.net/iasj/journal/419/issues
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

النقد النحويّ عند الدباغ (ت ١٢٨٨هـ) في كتابة التحفة السنية على الرسالة المقدسية

م.م أمنية احمد خلف علي م.م. عبد الله عماد خليفة أحمد
الجامعة العراقية / كلية التربية

Grammatical criticism of AL-Dabbagh (d. 1288AH) in his book Al-Tuhafah Al-sunniyah on the Holy Epistle.

Umniyah Ahmed khalaf ali Abdullah imad khalifa Ahmed
Iraqi university/College of Education
aminea.X192h6@gmail.com

الملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان الفكر النقديّ عند الدباغ، إذ ينم عن عقلية فذة وعلم جمّ، مُستندًا في ذلك إلى معرفة واسعة وذهن وقاد بالمسائل النحويّة لغرض بيان الحكم على الآراء أو الأدلة عند مناقشتها وتحليلها بالصواب والخطأ والجودة والرداءة، والحسن والقبح، وصولاً إلى الرأي الأمثل في هذا الميدان.**الكلمات المفتاحية : النقد، الدباغ، التحفة.**

Abstract

This research aims to clavify the critical remembrance of its religions, as it is carried out with a unique mentality and body knowledge, based knowledge of piety and Leaning towards the purpose of clarifying the judgion opinions or evidence when discussing and analyzing them. Vegarding right and wrong, quality and badness, goodness and ugliness, vight and avviving at the optimal opinion in this field.

Keyword: Gramatical, AL-Dabbagh, Al-Tuhafan

المُقدمة

الحمدُ لله الذي جعل الحمد مفتاحًا لذكره، وسببًا للمزيد مِن فضله وامتنانه، حمدًا يرضيه، وشكرًا يُنال به المزيد مِن فضلهِ ، وصلاة وسلام متصلان إلى إن يرثَ اللهُ الأرضَ ومَن عليها ، على نبينا محمد الصادق الأمين، وعلى آله الطيبين وأصحابه الغرّ الميامين أمَّا بعد:فإنَّ الباحث المُدقق في كتاب (التُحفة السنيّة على الرسالة المقدسيّة)، يجد فيه إبانة للملمح النقديّ لدى عالم مِن علماء العربية الأفذاذ ، الذي برز فيه علمًا ناضجًا وفكرًا نحويًا ذا قدرة عقليّة على استيعاب آراء النحويين السابقين له ، مُتعرضًا لجلّ آرائهم بالنقد، يسعفه في كلِّ ذلك قريحته مِن فكر وقّاد ، مدادها الإلمام بأصول المدونة النحويّة مِن سماع وقياس وغيرهما، كما هو واضح في أثناء هذا البحث ، لذا جاء المنهج المُتبع لدراسة هذا الموضوع منهجًا استقرائيًا تحليليًا تشكلت فيه خطوات الدراسة على تمهيد ومبحثين وخاتمة، أمَّا التمهيد فقد تناول مفهوم النقد بين اللغة والاصطلاح ولطائف شريفة عن (الدباغ)، أمَّا المبحث الأول فقد خصص لمنهج الدباغ في النقد، والثاني تضمن مجالات نقده ولا بُدَّ مِن الإشارة إلى إنَّ المسائل التي عرضت في المبحث الثاني هي مسائل إنتقائية ولم تكن إحصائية ، وذلك لأنَّ دراسة جميع المسائل التي تعرض إليها الدباغ لآراء النحاة بالنقد كثيرة ، تحتاج إلى مؤلف بذاته للإحاطة بها جميعا وأخيرًا فقد كان هذا موجزاً لأهمّ ما جاء في هذا البحث، فما كان فيه مِن توفيق وسداد فهو مِن الله ، وما كان فيه مِن خطأ أو سهو فهو منا ، وإلى الله نلجأ و نسأله القبول.

التمهيد التعريف بالنقد النحويّ والدباغ ويشتمل على مطلبين

المطلب الأول: تعريف النقد لغة واصطلاحًا:

أولًا: النقد لغة أشارت المعجمات العربية إلى النقد بأنّه ((تمييز الشيء، ومنه تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها ونقدها نقدا أو إنتقادا ، إذا ميز جيدها مِن رديئها))[١].

ثانيًا : النقد النحويّ اصطلاحًا:مِن خلال إمعان النظر ونحن نقرأ في الكتب النحويّة يجدر بنا القول إنَّ الألفاظ والعبارات التي استعملها النحويون في التعبير عن النقد النحويّ تكاد تكون تحت ظل تعريفه وهو الحكم الصادر مِن نحوي على توجيهات غيره مِن النحويين في كُل ما يتعلق بالمدونة النحويّة مِن الإستقراء إلى القواعد الجزئية ، إذ يدور هذا الحكم حول تمييز القواعد النحويّة بالحسن والجودة أو القبح والرداء وصولاً إلى الرأي الأصوب الذي يتفق مع قواعد اللغة، والمألوف مِن نظامها اللغوي السليم، فالوظيفة التي يؤديها تكمن قيمتها في أنها تتماز بها صحة القواعد النحويّة مِن فسادها [٢].

المطلب الثاني: (نبذة عن حياة الدباغ)

أولًا: اسمُهُ، وولادتُهُ، ومكانتُهُ، ووفاتُهُ:

هو محمد بن حسين بن علي الدباغ الحموي، ينتهي نسبه إلى " عكرمة بن أبي جهل – رضي الله عنه – ولد سنة (١٢٢٥ هـ)، واشتغل في العلوم العقليّة والنقليّة ، وكان فاضلًا تقيًا، عاكفًا على العلم ، تنفجر منه العربية تفجر البحر، وتسترسل استرسال القطر ، ولا يشكل عليه منها مشكل ، ولا تشذّ عنه حجة، فولى أمانة الفتوى في مدينة حماة ، وهو مِن كبار علمائها ، عاش (واحداً وستين) عاماً ، ثم تضافرته المنية سنة (١٢٨٨هـ) ودفن في حماة [٣].

ثانيًا: شيوخُهُ: لقد كان مِن حُسن حظ الدباغ أنّهَ تتلمذ على يد الكثير مِن شيوخ عصره الذين أسهموا في تكوينه الفكري وبنائه العقليّ، فكانوا على النحو الآتي[٤] :

١- محمد سعيد الحلبي (ت ١٢٥٩ هـ) .

٢- محمد هاشم التاجي (ت ١٢٦٤ هـ).

٣- بدر الدين عبد الهادي (ت ... هـ) .

ثالثًا: تلاميذُهُ:

أسفر سعي الدباغ في سنوات الأخذ والعطاءأن يشهد ثمراته الأولى قطوفًا دانية ، فكان تلاميذه على النحو الآتي[٥] :

١- أبان ابراهيم بن أحمد الحسني العلوي (ت ١٣٠٤ هـ) .

٢- محمد سليم المراد الحنفي (ت ٠٨ ١٣ هـ) .

٣- محمد علي المراد (ت ١٣٤٣ هـ) .

٤-محمد سعيد بن مصطفى النعسان (ت... هـ) .

٥- بدر الدين الحسني (ت ... هـ) .

رابعًا: مؤلفاتُهُ:

لقد شملت المؤلفات التي خلفها الدباغ جملة فكره وعلمه، و عناصر الثقافة التي كانت سائدة في عصره مِن العلوم الدينيّة ، واللغويّة ، والبلاغيّة ، وغيرها التي أربت على (أربعة عشر) مؤلفًا في موضوعات شتى ما بين مطبوع ومخطوط وهي على النحو الآتي[٦]:

١-مجموعة فتاوى (خمسة مجلدات).

٢-ملخص أحكام حاشية ابن عابدين.

٣-حاشية نيل المرام على رشحات الأقلام (مخطوط) .

٤- حاشية التحفة المعطرة في المنطق على متن الشيخونية.

٥-شرح الرسالة العضدية في الوضع (مخطوط).

٦-رسالة في البحث عن صفة العلم.

٧-حاشية على شرح الرسالة الخانية (مخطوط).

٨- التحفة السنية على الرسالة المقدسية.

٩-حاشية على نتائج الأفكار.

١٠- رسالة في الفرائض وقسمة التركات.

١١- حاشية على البيقونية مصطلح الحديث .

١٢- حاشية على الفضالية في التوحيد.

١٣- تقريرات على التصوف.

١٤- رسالة في إثبات حدوث العالم في الفلسفة الإسلامية.

المبحث الأول: منهجه في النقد

إنَّ الباحث في نقد الدباغ لآراء النحويين و توجيهاتهم للمسائل النحويّة في كتابه هذا ، يجد فيه فكرًا نقديًا ، ذا منهجٍ علميٍ دقيقٍ، إذ كان لهذا المنهج ملامح متعددة ، ومن أبرزها ما يأتي :

المطلب الأول: المصطلحات التي استعملها في نقده :

استعمل الدباغ في نقده لآراء النحاة مصطلحات تدل على موقفه النقدي مِن أصحاب تلك الآراء إلا إنَّ الدباغ لم تكن تعابيره ثابتة ، بل كانت متعددة كما أنها متباينة مِن مسألة إلى أخرى مِن حيث القوة والضعف ، ويمكن تقسيم مصطلحاته النقدية على نوعين :

أ- **مصطلحات القبول والاستحسان** والمراد بها الألفاظ والعبارات التي استعملها للتعبير عن قبوله وترجيحه لآراء النحاة في توجيههم للمسائل النحويّة ونقد لمن نبههم، ومن تلك الألفاظ :

- **(والصحيح)**وردت هذه اللفظة في أكثر مِن موضوع عند نقده لتوجيه المسائل ومنها ما جاء في حديث الحديث عن (حاشا التنزيهية)، فرجح إنَّ تكون اسما خلافا لرأي الكوفيين من أنها فعل ، قائلاً : ((**والصحيح** أنها اسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلاً مِن اللفظ بالفعل))[٧].
- **(والأصح)**وقد ذكرها في أثناء تعقيبه على آراء النحاة عن الغلبة في استعمال اللفظ ك (البيت) لل(كعبة الشريفة (وبيان أقسامها وهذا ما جاء به الدباغ في قوله : ((الغلبة هي كثرة استعمال اللفظ في بعض أفراد ما وضع له بحيث لا ينصرف عند الاطلاق إلا إلى ما غلب عليه ... فذكر منها الغلبة التقديرية في اسم الجلالة ، أي : إنَّ لم يستعمل اللفظ فيما وضع له وهو المعنى الوصفي ، فيقدر أنّهَ استعمل فيه ثم غلب استعماله في الذات العلية **والأصح** إنَّ لفظ الجلالة علم بالغلبة على الذات الواجب الوجود))[٨].
- **(والحق)**استعمل الدباغ هذه اللفظة في مواضع متعددة في هذا الكتاب، ومن ذلك ما جاء في أحد تلك المواضع في كلامه على خلاف حول تقديم المفعول له عندما يكون قلبيا ، فقال: ((**والحق** عدم اشتراط تقدمه لكونه قلبياً))[٩].
- **(والمختار)**وهو أحد الألفاظ التي استعملها في مواضع متعدد منها ما جاء في حديثه عن (ال) وحكمها في النيابة ومن ذلك قوله: ((**والمختار** جواز نيابة (ال) عن الضمير))[١٠].
- **(و هو ما قررناه)**وردت هذه اللفظة في بيان رأيه لي تعريف العامل قائلًا: ((ما أوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص مِن الإعراب وأراد بالواسطة المعاني المختلفة الواردة على الاسم التي العامل سبب لحدوثها فيه وهو ما قررناه في هذا المعنى))[١١].
- **(أصحها)**وقد ذكرها أثناء تعقيبه على المفعول المنادى في جواز مجيء الحال منه فقال : ((وفي جواز مجيء الحال منه مذاهب **أصحها** : الجواز نحو: (يا زيد قائما)) [١٢].
- **(حسن فيه)**لقد لمحت هذه اللفظة عند مناقشته لمسألة إنتصاب اسم الزمان على الظرفية مطلقاً مبهما كان أو مختصا قائلاً: واصفًا ذلك بقوله: ((إنَّ اسم المكان لو انتصب منه لأدى إلى الالباس بالمفعول به كثيرا الاَّ ترى أنكَّ لو قلت : (اشتريت يوم الجمعة) ، (وبعت يوم الجمعة) وما أشبه ذلك . ولا يلبس ولو استعملت المختص مِن اسم المكان هذا الاستعمال بأن قلت (اشتريت الدار وبعت البيت) التبس بالمفعول به ، وأن ظرف الزمان المبهم والمختص كثير في الاستعمال فحسن فيه الخذف لكثرته ...))[١٣]
- **(الأرجح)**استعمل هذه اللفظة عندما ساق لنا رأيه عن نصب المفعول له المجرد مِن (ال) والإضافة فقال: ((إنما كان **الأرجح** فيه النصب لأنَّه تجرد مِن (ال) والإضافة فأشبه الحال والتمييز فكان حقه النصب))[١٤].
- **(وهو الأولى)**ورد هذا المصطلح في أثناء حديثه عن حكم كتابة الهمزة إذا كان ما قبلها متحركًا ومن ذلك قوله : ((وإنْ كان ما قبل الهمزة منصوبًا متحركًا فإنْ كان منونًا منصوبًا فبألف واحد ، **وهو أولى** وقيل بألفين)) [١٥].

ب- مصطلحات الرفض والتضعيف :إلى جانب مصطلحات القبول والاستحسان نجد الدباغ قد استعمل طائفة أخرى مِن الألفاظ والجمل يعبر بها عن رفضه أو تضعيفه لبعض آراء النحويين التي تعرض لها بالنقد، فكان مِن تلك الألفاظ :

- **(هذا ضعيف)** ذكر هذه اللفظة في مواضع كثيرة منها ما جاء في حديثه عن العطف على الضمير المجرور المتصل مِن غير توكيد أو فصل قائلًا: ((يجوز العطف على الضمير المجرور مِن غير إعادة الجار **وهذا ضعيف**))[١٦].
- **(وهو فاسد)**استعمل الدّباغ هذا المصطلح في أثناء حديثه عن الجمل التي لا محل لها مِن الإعراب على حذف المضاف فقال: مِن محال الإعراب والأقرب إلى الفهم إنَّ يراد بالإعراب المعرب أي: الجمل لها محل مِن محال المعرب تحل فيه ، ف (مِن) للتبعيض لا للبيان ولو ابقيت العبارة على ظاهرها لكان المعنى : جمل لها محل وهو الإعراب، **وهو فاسد**، لأن الإعراب حق المحل لا نفس المحل))[١٧].
- **(لا يصح)**ذكر هذه اللفظة في مواضع متعددة في مؤلفه هذا منها ما جاء عند مناقشته لمسألة (كي المصدرية) قائلًا: ((على جعل كي تعليلية يلزم أن يباشر حرف الجر مثله الجر... وأمَّا في صورة تأخر اللام عنها اضطررنا إلى جعلها حرف جر إذ **لا يصح** أن تكون مصدرية ناصبة للفصل باللام))[١٨] .
- **(يخالف)**واستعمل هذا المصطلح في حديثه عن الأسماء الخمسة عندما تكون مجرورة، بالألف كما وردت في البيت الشعري

وإن أباها وأباً أباها قد بَلَغا في المجد غايتاها

فقال: (اعلم إنَّ هذا البيت يخالف القياس)[١٩].

- **(فلا يحترز به)**وردت هذه العبارة عندما بين حد الجنس قائلًا : ((الجنس قريب للكلمة فلا يحتزر به ، لأن شان الجنس الإدخال لا الإخراج ...))[٢٠].

المطلب الثاني: إسلوبه في النقد

ممَّا لا شك فيه إنَّ لكل عالمًا أسلوبه الخاص في عرضه للفكر النحوي، وعندما نتأمل مليًا الآراء النقديَّة للدباغ في هذا الكتاب نجد أنّهَّ واحد مِن أولئك النحاة الذين رسموا لأنفسهم منهجًا اختص به عند عرضهم الآراء النحويّة، وتبين لنا مِن فكره أنّهَّ لم يتبع اسلوبًا واحدًا في النقد ، بل تعددت سبل ذلك. بحسب طبيعة المسألة المراد نقدها، ولنوضح ما تبين لنا الذكر عرضا لتلك السبل التي استعملها في النقد:

نذكر المسألة الخلافية ويبسطها ويرجح أحد الآراء التي قيلت فيها:

أ- إنَّ مِن أفاد المعرفة في كتاب التحفة السنية على الرسالة المقدسية يجد صاحبه قد اتبع أسلوب الموازنة بين الآراء في توجيهه للمسائل النحويّة، فهو يعمد إلى ذكر آراء النحاة والتعقيب عليها، ثم يوازن بينها فيصوب ما يراه صحيحًا وينقد ما يراه بعيدًا عن الصواب، مستندًا في ذلك بأدلة نقليّة وعقليّة ، ويمكن أنْ يظهر لنا هذا الأسلوب مشرقًا في شرحه لعدد مِن المسائل منها مسألة الخلاف حول الجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية لها محل مِن الإعراب أم لا ؟ فقال عند شرحه لهذه المسألة: ((كون الجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية مستأنفة لا محل لها هو مذهب الجمهور، وخالفهم الزجاج وابن درستويه ، فقال إنَّ الجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية في موضع جرد ب(حتى) والصحيح مذهب الجمهور))[٢١].

وثمة مسائل أخرى يتبين فيها مناقشة الدباغ للآراء والترجيح بينها .

أ- **النقد المباشر**مِن الطرائق النقديّة التي برزت في نقده لآراء النحويين هو النقد المباشر، ويعني أنَّه كان يذكر الرأي المؤاخذ مِن دون أن يذكر آراء أخرى ، فنجد ذلك واضحًا في عدد مِن المسائل ومن هذه المسائل ، مسألة الاسم النكرة المنصوب بعد (حبّذا) قائلًا: ((نصبه على الحال إذا قُصد الحال دون التمييز، أمَّا إذا قُصِدَ التمييز كان نصبها على التمييز و إنَّ كانت مشتقه نظير ((لله درّهُ فارسًا))[٢٢].

المطلب الثالث: الأسس التي اعتمدها في نقدهِ

إنَّ المُتتبع بدقة لخيط الدباغ في نقده للآراء النحويّة، يجد أنَّه قد اتبع منهجًا علميًا محكمًا، إذ كانت أغلب أحكامه موضوعية ، فلم يتبع هوى النفس في أحكامه، إنما كان مستندًا على أسس أدت به أنْ يصرح بصحة الرأي مِن عدمه، ومن أهم هذه الاسس ما يأتي :

أ- **السماع** :يعد السماع أحد الأصول التي قامت عليها الآراء النحوية، لأنهُ يشكل قضية مفصلية اساسية في استنباط القواعد والأحكام النحويّة، وقد اهتم الدباغ بهذا الأصل اهتمامًا كبيرًا عند توجيهه لعدد مِن المسائل، فمن تلك المسائل التي احتج بعلتها مِن القرآن الكريم استدلاله على حذف المخصوص إذا دل عليه دليل، قائلًا: ((قد يتقدم في الكلام ما يشعر بالمخصوص فيحذف جوازًا للعلم به ، نحو: (إنا وجدناه صابرًا نعم العبد) (سورة ص، آية: ٤٤)، أي : أيوب فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير (أيوب) لتقدم ذكره في قوله تعالى: (واذكر عبدنا أيوب) (سورة

ص، أية ٤١) [٢٣].كما اعتمد في نقده على الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في معرض حديثه عن اسم (لا) النافية للجنس ، قائلًا: وأمَّا حديث : لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت فإنه مِن قبيل الشبيه بالمضاف، فكان أنْ يقال : (لا مانعًا) بالنصب والتنوين مثل : (لا مارا بزيد).وقد خرجه البغداديون بأنه منصوب لكن ترك تنوينه اجراء له مجرى المضاف ، وقال البصريون : إنَّ (مانع) اسم لا مفرد مبني، والجار والمجرور متعلق. بالخبر والتقدير (لا مانع لما أعطيت) ، وحينئذ يكون مِن قبيل المفرد لا مِن قبيل الشبيه بالمضاف)) [٢٤].

ولا يفوتنا إنَّ نذكر أنَّ الدباغ استشهد بالشعر في نقده ، منها مسألة استعمال حرف الجر (عن) بمعنى جانب، فمثل لها وبين موضع الشاهد والإعراب ، فقال : ((يستعمل (عن) اسمًا بمعنى جانب لقول الشاعر:

وَلَقَدْ أَرَانِي للرِمَاح دريئة مِن عَنْ يَمِينِي تَارَةً وأمامِي[٢٥]

(أراني) فعل مضارع وفاعله ضمير المتكلم المستتر والنون للوقاية مفعوله الأول و (دريئة) مفعوله الثاني، وهو بفتح الدال وكسر الراء المهملتين فتحتيه ساكنة بعدها همزة بوزن (ربيعة): الحلقة التي يتعلم عليها الرمي والطعن، وللرماح متعلق لمحذوف حال مِن (دريئة) ومن عن يميني ... إلى آخره من: حرف جر، وعن : اسم لدخول مِن عليها مبني للشبه اللفظي بمعنى جانب في محل جر ب (من)، وفيه الشاهد هو مضاف ل(يمين) المضاف لياء المتكلم وهو متعلق بحال مِن الرماح و (أمامي معطوف على (بميني))[٢٦].ولا بُدَّ مِن الإشارة إلى إنَّ هناك مسائل أخرى اعتمد فيها السماع في توجيهه للمسائل النحوية، ونقده لآراء النحاة فيما توزعت على مواضع متعددة مِن هذا الكتاب.

ب- **القياس:**يمثل القياس الأصل العقلي فهو ثان مصدر مِن مصادر أصول النحو، الذي يؤدي بنا إنَّ نتكلم كما تكلمت العرب الاقحاح ، والجدير بالذكر إنَّ الدباغ جعله وسيلة يدعم بها ما يذهب إليه مِن أحكام نقدية ، ويظهر ذلك في عدة مسائل منها مسألة الكلمات المعمول بها أو غير المعمول ، قائلاً: ((الكلمات بالنسبة إلى كونها معمولة أو غير معمولة ثلاثة أقسام:

الأول: ما لا يكون معمولاً أصلا كالحرف، وفعل الأمر، والفعل الماضي .

الثاني: ما لا يكون إلا معمولاه نحو : (طرا، وقاطبة) فإنهما لا يكونان مضافين ولا ينصبان التمييز فهما دائمًا معمولان : غير عاملين .

الثالث : ما يكون عاملًا مِن جهة ومعمولًا مِن جهة أخرى ، وهذا القسم كثير كالفعل المضارع ، فإنَّهُ دائمًا معمول مِن جهة وعامل مِن جهة ، وكالمبتدأ فإنَّهُ معمول للابتداء عامل في الخبر، و كالمضاف فإنه معمول مِن جهة وعامل في المضاف إليه مِن جهة أخرى وقس على ذلك))[٢٧].

مما ينبغي ذكره إنَّ الدباغ أخذ بالقياس وذكر السماع وهذا دليل على سعة اطلاعه على آراء الآخرين ، أمَّا فيما يخص بقية أصول النحو الأخرى ، فلا يذكر في نقده شيء مِن ذلك.

المبحث الثاني: مجالات نقده

المطلب الأول: الإختلاف في (اسم الفعل) :

قبل الخوض في غمار هذه المسألة ، ينبغي علينا ههنا، أنْ نبين ما هو اسم الفعل؟ ذكر النحاة إنَّ اسم الفعل هو ما ناب عن الفعل معنى واستعمالًا، أيَّ: هو اسم ينوب عن فعل معين ك(صه) (بمعنى اسكت)، ويتضمن معناه وزمنه، فيعمل عمله، ولكن مِن غير أنْ يتقبل علاماته ويعمل عمله، ولكن كلا من تكون علامة الأسماء (التنوين) مثلًا[٢٨]فذكر الدباغ أنَّهُ اختلف في اسم الفعل، هل هو اسم للفظ الفعل؟ أو لمعناه مِن الحدث والزمان؟ أو للمصدر النائب عن الفعل؟ أو هو فعل؟ وفي ذلك أقوال: الأول ما ذهب إليه. جمهور البصريين[٢٩] الثاني صاحب المحيط وينسبه إلى ظاهر قول سيبويه والجماعة[٣٠] والثالث جماعة مِن البصريين والرابع الكوفيون[٣١]، وعلى قول بإنه فعل حقيقة أو اسم للفظ الفعل لا موضع له مِن الإعراب عند طائفة واختاره ابن مالك[٣٢] وأما على قول، بإنه اسم لمعنى الفعل موضعه رفع بالابتداء وأغنى مرفوعه عن الخبر فهو مذهب بعض النحويين[٣٣]، وعلى القول بأنه اسم للمصدر النائب عن الفعل موضعه النصب بالنائب عنه، هو قول المازني[٣٤]، والصحيح أنّهُ اسم للفظ الفعل وإنه لا موضع له مِن الإعراب[٣٥]كما اختلف النحاة في مدلول اسم الفعل، أهو اسم للفظ الفعل ؟ أو للمصدر النائب عن الفعل ؟ أو لمعناه مِن الحدث والزمان ؟ أو هو فعل فحصل مِن ذلك آراء مختلفة وهي :**الأول:** مذهب جمهور البصريين أنها أسماء [٣٦]، وذهب الكوفيون[٣٧] إلى أنها أفعال حقيقة، والصحيح أنها أسماء، لقبولها بعض علامات الأسماء (التنوين) مثلًا، ولعدم قبولها علامات الأفعال، ولو ردوها على أوزان تخالف أوزان الأفعال واختلف القائلون بإسميتها في مدلولها، فقيل: مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان، بلا تدل على ما يدل على الحدث والزمان ، وقيل : مدلولها المصادر إلَّا أنها دخلها معنى الأمر، ومعنى الوقوع بالمشاهدة، ودلالة الحال في غير الأمر فتبعه الزمان، وقيل: إنها دالة على ما يدلُّ عليه الأفعال مِن الحدث والزمان، إلا إنَّ دلالتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة ، وهو مذهب سيبويه، وجماعة ،

فهذه ثلاثة مذاهب (صه) مثلاً على الأول اسم للفظ اسكت، وعلى الثاني اسم لقولك سكوتا ، وعلى الثالث اسم لمعنى الفعل [٣٨]**والثاني:** ذهب الأخفش إلى إنَّ أسماء الأفعال لا موضع لها مِن الإعراب ، وذهب سيبويه والمازني[٣٩] ومن وافقهما إلى أنها في موضع نصب، واتجه بعضهم إلى أنها في موضع رفع بالابتداء ، وأغنى مرفوعهما عن الخبر كما أغنى في نحو: (أقائم الزيدان)[٤٠] فصفوة القول في هذه المسألة إنَّ جمهور النحاة انحازت على أنّهَ اسم للفظ الفعل، ويرى الكوفيون أنَّها أفعال حقيقة[٤١] ، إلا الفراء[٤٢] فمذهبه أنها أسماء، ويوافق الدباغ مذهب الجمهور على أنّهَ اسم للفظ الفعل و ذلك واضح مِن قوله، ولكنه يرى أنّهَ لا محل لها مِن الإعراب فهو يوافق ههنا الأخفش ، ومن تبعه كابن مالك[٤٣] ، إذ ختمه بقوله ((والصحيح أنّهَ اسم للفظ الفعل وإنه لا موضع له مِن الإعراب)) [٤٤].

المطلب الثاني: عطف البيان .

ذكر النحاة إنَّ عطف البيان لا يشبه الصفة والتأكيد في إعرابهما، وتقديرهما، أي : أنّهَ مبين كما يبينان ولكنه سُمي (عطف بيان) ، ولم نقل صفة ؛ وذلك لأنَّه اسم غير مشتق مِن فعل، ولا هو ضرب مِن ضروب الصفات، فعدل النحويون عن تسميته صفةً أو نعتًا فسموه (عطف بيان)؛ لأنَّهُ جيء به للبيان، فهو مفرق بين الاسم الذي يجري عليه، وبين ماله مثل اسمه ، نحو: (لقيت زيدًا أبا بكر) ، وهناك فرق بينه وبين البدل، وهو إنَّ عطف البيان تقديره النعت التابع للاسم الأول، أمَّا البدل فتقديره أن يوضع موضع الأول ، وإذا صلح اللفظ أن يكون عطف بيان أو بدلًا، فإن عطف البيان أولى، وذلك لأنَّ المتبوع في البدل يكون على نية الطرح[٤٥]وهذا ما ذكره الدباغ قائلًا: ((إذا صلح اللفظ أنْ يكون عطفُ بيان وبدلًا فعطف البيان أولى مِن البدل؛ لأنَّ المتبوع في البدل على نية الطرح، والأصل في المتبوع أن لا يكون على نية الطرح ، ثم طرح إنَّ جواز الأمرين على مقصدين، فإن قصدت بالحكم الثاني، وجعلت الأول كالتوطئة له فهو بدل، وأمَّا إذا قصدت الحكم الأول وجعلت الثاني موضحًا أو مخصصًا له فهو عطف بيان)) [٤٦]فمن المشهور أنّهَ كُلّ ما جاز أنْ يكون عطف بيان ، جاز إنَّ يكون بدلًا، فأجاز سيبويه في (ذا الجمة) مِن (يا هذا ذا الجمة)، إنَّ يكون عطف بيان أو يكون بدلاً[٤٧] ، ولكن يستثنى مِن ذلك في مسألتان ، يتعين فيها لكون التابع عطف بيان[٤٨]**الأولى** : أنْ يكون التابع مفردًا، ومعرفةً، ومعربًا والمتبوع منادى ، نحو: (يا غلام زيدًا)، فزيدًا عطف بيان ولا يجوز أنْ يكون بدلًا ؛ لأنَّ البدل على نية تكرار العامل، فكان يجب بناء (زيدًا) على الضم ؛ لأنّه لو لفظ بـ (يا) معه لكان كذلك .**الثانية** : أن يكون التابع خاليا مِن (ال) والمتبوع فيه (ال)، وقد أضيفت إليه صفة بـ (ال) ، نحو: (أنا الضارب الرجل عمرو) فعمرو عطف بيان، ولا يجوز كونه بدلًا مِن الرجل، لأن البدل على نية تكرار العامل، فيلزم أن يكون التقدير (أنا الضارب عمرو)، فهو لا يجوز؛ لأن الصفة إذا كانت (ال) لا تضاف إلا إلى ما فيه (ال) ، أو ما أضيف إلى ما فيه (ال) نحو : (أنا الضارب الرجل) فيرى الدباغ أنَّه إذا صلح اللفظ لكونه عطف بيان، ولكونه بدلًا، فعطف البيان أولى مِن البدل؛ لأن المتبوع في البدل على نية الطرح ، أي: المبدل منه في نية الطرح، ولكن هذا لا يعني أنّهُ ليس مقصودا بالحكم بالذات، وليس اعتباره ملغى ، لأنه لا بُدَّ مِن ذكر المبدل منه مِن فائدة لا تحصل لو لم يذكر وهي تقرير الحكم وتوكيده[٤٩].

المطلب الثالث: حرفية (إذن) والنصب فيها

من المعلوم إنَّ (إذن) عملها النصب في الفعل فتعمل إذا كانت جوابًا، وكانت مصدرة ، ولم يكن الفعل الذي بعدها معتمدًا على ما قبلها ، ويجب أنْ يكون الفعل دالًا على الاستقبال ولكن اختلف النحاة هل هي اسم أم حرف ، وهل هي ناصبة بنفسها أم بإضمار (إنَّ)[٥٠]، وهذا ما أشار إليه الدباغ في قوله : (الأصح إنَّ (إذن) ، حرف وأنها الناصبة بنفسها) [٥١]ولا بُدَّ مِن الإشارة إلى إنَّ النحاة وضعوا لـ (إذن) .. ثلاثة شروط لتكون حرفاً بنصب الفعل المضارع وهي[٥٢] :**الأول** : أنْ يكون الفعل مستقبلًا، فإن كان حالًا رفع : نحو قولك لمن يحدثك : (إذن أظنك صادقا) **الثاني** : أنْ تكون (إذن) مصدرة ، أي : في بداية الكلام ، فإن تأخرت ألغيت حتمًا ، نحو: (أكرمك إذا) ، وإن توسطت، وافتقر ما قبلها لما بعدها مثل أنْ تتوسط بين المبتدأ وخبره، وبين الشرط و جزائه، وبين القسم وجوابه وجب إلغاؤها أيضًا كالمتأخرة.**الثالث** : ألا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم، فإن فصل بينهما بغيره الغيت، نحو: (إذا زيد يكرمك)، وإن فصل بالقسم لم يعتبر، نحو: (إذن والله أكرمك)واختلف في نوعها ، فذهب البصريون إلى أنها حرف وأنها بسيطة لا مركبة مِن (إذ، وإن) ، والصحيح أنها ناصبة نفسها بخلاف الكوفيين والخليل فيما ذكره عنه سيبويه من أنَّها ليست ناصبة بنفسها انما بتقدير (أن) وذهب الخليل إلى أنها مركبة مِن (إذ، وان) ويرى الكوفيون أنها اسم وأصلها (إذا) [٥٣]. فتبين لنا إنَّ الدباغ يؤيد رأي البصريين عندما ذكره في كتابه من إنَّ الاصح في (إذن) أنها حرف بسيط وهي ناصبة بنفسها فهو لهذا يخالف رأي الكوفيين والخليل من أنها ليست ناصبة بنفسها وأنها مركبة ، أو أنها اسم وليس بحرف .

المطلب الرابع: أقسام المستثنى

مع بداية خطواتي في دراسة هذه المسألة، أودّ أنْ أتطرق إلى ذكر مفهوم الاستثناء والذي ينص على ((أنْ تخرج شيئًا مما أدخلت فيه غيره. أو تدخله فيما أخرجت منه غيره)) [٥٤]وحرفه (إلَّا) ، وتشبه به أسماء وهي : (غير ، وسوى) ، و : (ليس ، وعدا) و حروف هي: (حاشا، وخلا) وقد يكون الاستثناء متصلًا، أو منقطعًا ، أو مفرغًا، وهذا ما جاء به الدباغ قائلًا: قوله : فإن فقد التمام[٥٥]، أي: مع فقد الايجاب بقرينة تمثيله ، ومحصل ما ذكره المصنف من الصور ثلاثًا لأنَّه أمَّا إنَّ يكون الكلام تامًا موجبًا أو تامًا ليس موجبًا ، أو ليس تامًا ولا موجبًا ، وبقي قسم رابع وهذا أنْ يكون الكلام موجبًا غير تام وإنما أهمله المصنف؛ لأن مِن هذا القسم غير جائز عندهم في الأغلب ، فلا يصح أنْ تقول : (قام الا زيدا) ،لأنَّ معنى هذا قام جمع الناس إلا زيدا، وهو بعيد ، نعم إنَّ استقام المعنى جاز نحو (قرأت الا يوم كذا) ، إذ لا يبعد وقوع القراءة في جميع الأيام إلا اليوم المعين)[٥٦]ويعني بذلك ما قاله المصنف إن فقد التمام كان ما بعد إلا على حسب العوامل: (ما قام إلا زيد) و (ما رأيت إلا زيداً) ، و (ما مررت إلا بزيد) ويعني حسب العوامل أي : إذا كانت الأداة (إلا) ملغاة أي لا عمل لها ، لأن العامل طالب لما بعدها، وهو أقوى منها فقدم عليها وأتى المصنف بثلاثة أمثلة ، وأراد بذلك إنَّ ما بعد إلا معمول لما قبلها مطلقا سواء كان في حالة الرفع، أو النصب ، أو الجر[٥٧].

فقد ذكر الدباغ في كتابه أقسام الاستثناء الثلاثة ، ونبه إنَّ هناك قسمًا رابعًا لم يذكره، وهو أنْ يكون الكلام موجبا غير تام؛ لأنَّ هذا القسم غير جائز عندهم في الأغلب ، فلا يصح أنْ نقول : (قام إلا زيدا) ؛ لأن معنى هذا (قام جمع الناس إلا زيدًا) ، فهو بعيد ، ولكن حاز ذلك إذا استقام المعنى ، نحو: (قرأتُ الا يوم كذا) ؛ لأنه لا يبعد وقوع القراءة في جميع الأيام إلا اليوم المعين[٥٨]، وقد نوه ابن الحاجب بذلك [٥٩]، فجوزه إذا حصلت الفائدة نحو (قرأت إلا يوم كذا) فإنّه يجوز أنْ تقرأ في جميع الأيام إلا يوم كذا بخلاف ، نحو: (ضربت إلا زيدا) ، إذ مِن المحال أنْ تضرب جميع الناس إلا زيد ، ولا يجوز نحو (قام إلا زيد) ، لأنَّ المعنى قام جميع الناس إلا زيدا وهو بعيد [٦٠].

الخاتمة

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين بعد الدراسة والبحث نجد مِن الضروري أنْ نجمع شتات بحثنا وأن تؤلف بين موضوعاته في خاتمة موجزة نورد فيها أهم النتائج، وهي ما يأتي :

١ – يُعَدْ الدَّباغ مِن أبرز النحاة الذين اهتموا بالنقد إذ بين فيه شخصيته الموسوعية ، التي تعكس غزارة علمهُ، ووفرة محصولهُ، وقوة فكرهُ على معظم ما ألف مِن مناهج نحوية أو غيرها .

٢– كشف هذا البحث اللثام عن سفر أودع فيه صاحبهُ نفائس معلوماته التي لا غنى لدراسة النقد النحويّ.

٣– لم يكن الدبّاغ في نقده يرمي بقوس التعصب العلمي لمن سبقه مِن النحويين ، إنما استعان بذلك على منهج علمي دقيق محكم يبنى على أصول النحو، والأدلة المستمدة منها ، إذ تنوعت أحكامه النقدية فهو ما بين شارح ومُناقش ومُرجع ، ومُختار، ومُؤيد ، ومُعارض ، ومُخالف فأن دلَّ على شيء إنَّما يدلُّ على سعة اطلاعه، وقدرته على التحليل استيفاءً بالعرض .

٤– بينّ البحث أهم الاعتراضات والردود والمؤاخذات التي تَعُّد ظواهر نقدية تندرج تحت إطارها العام المتمثل في استعماله للمكلمات والعبارات التي تكشف عن رأيه القاطع في عدم تردده في نقد رأي ما إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

١–ارتشاف الضرب مِن لسان العرب : لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي الاندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة : رمضان عبد النواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١/ ١٩٩٨م.

٢– الأصول في النحو أبو بكر محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج ، (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، لبنان – بيروت د. ط ، د.ت .

٣– الأعلام : خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين ، ط١، ١٥ ، (٢٠٠٢م) .

٤–أعيان القرن الثالث عشر في السياسة والفكر والاجتماع : خليل مردم بك ، لجنة التراث العربي، بيروت ، ط١ ، ١٩٧١م.

٥–ألفية ابن مالك : محمد بن عبد الله ، ابن مالك الطائي أبو عبد الله (ت ٦٧٢ هـ) ، دار التعاون ، د. ط ، د.ت.

٦–الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) المكتبة العصرية ، ط١، ٢٠٠٣ م .

٧-أوضح المالك إلى ألفية ابن مالك : عبد الله يوسف بن احمد جمال الدين ابن هشام إنَّ (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي) دار الفكر للطباعة والنشر، د.ط ، د. ت.

٨-تاريخ حماة : أحمد بن ابراهم الصابوني ، مؤسسة الهنداوي ، القاهرة، د. ط، ٢٠١٢م .

٩-التحفة السنية على الرسالة المقدسة : محمد بن حسن الدباغ (ت ١٢٨٨هـ) دراسة وتحقيق: محمد طالب ، ورحيم مهيدي ، وصباح هشام حمزة ، جامعة الأنبار، ط١، ٢٠١٩ م .

١٠- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، د. ط ، ١٩٦٧م.

١١- الجنى الداني في حروف المعاني : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق : فخر الدين قباوة ، ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١ ، ١٩٩٢م.

١٢- حاشية الصبان على شرح الأسمثوني لألفية ابن مالك : أبو العرفان محمد بن علي الصبات الشافعي (ت ١٢٠٦ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٧م.

١٣- دليل الطالبين لكلام النحويين : مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد المقدسي الحنبلي (ت ٣٣ ١٠هـ) ، إدارة المخطوطات والمكتباب الإسلامية الكويت ، د. ط ، ٢٠٠٩ م .

١٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل عبد الله عبد الرحمن الهمداني ، (ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١ ،١٩٨٦م.

١٥- شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله ابن مالك الجياني أبو عبد الله جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق : عبد المنعم احمد فريد، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي ، ط ١، ١٩٨٢م.

١٦- شرح قطر الندى وبل الصدى : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله أبو محمد، جمال الدين (٧٦١ هـ)، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة ط١١، د.ت .

١٧- الكافية في علم النحو. ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر المالكي (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق : د. صالح عبد العظيم، مكتبة الآداب القاهرة ، ط ا ، ٢٠١٠ م .

١٨- الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، أبو بشيرة الملقب بسيبويه (ت (١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١ ١٩٨٣ م .

١٩- لسان العرب : محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل ،جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت ٧١١هـ)، دار صادر بيروت ، ط٣، د.ت.

٢٠- اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي ، شمس الدين المعروف بابن الصائغ (٧٢٠هـ)، تحقيق : ابراهيم في سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ، ط ١، ٢٠٠٤م .

٢١- اللمع في العربية : أبو الفتح عثمان بن حنبي الموصلي (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق : فائز فارس، دار الكتب الثقافية الكويت ، د.ط ، د.ت .

٢٢- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر . ضياء الدين بن الأثير نصر الله بن محمد (ت ٦٣٧ هـ) تحقيق : أحمد الحرفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشرة الفجالة القاصر، د. ط ، د.ت.

٢٣- معاني الحروف : أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحويّ (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق : د. عبد الفتاح اسماعيل ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط٢، ١٩٨١م .

٢٤- معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ، ومحمد علي النجار، دار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر، ط١، دت .

٢٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : عبد الله بن يوسف بن أحمد أبو محمد، جمال الدني، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق : مازن المبارك، ومحمد علي محمد الله ، دار الفكر – دمشق، ط٦ ، ١٩٨٥م.

٢٦- المفضل في صنعة الإعراب : أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، جار الله (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق : د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال، بيروت ، ط ا ، ١٩٩٣م .

٢٧- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٠٩هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان وآخرون، معهد البحوث العلمية واحياء التراث الإسلامي، جامعة ام القرى ، ط ١، ٢٠٠٧ م .
٢٨- المقاصد النحويّة في شرح شواهد مشروع الألفية : بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥ هـ)، تحقيق : علي محمد فاخر و آخرون ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط ١، ٢٠١٠م.
٢٩- نحو المازني : تقديم د. هادي نهر، عالم الكتب الحديث، أربد ، الاردن، ط ١، ٢٠٠٨م.
٣٠- النقد اللغوي عند العرب : نعمة رحيم العزاوي ، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد ، ط ١، ١٩٧٨م.

هوامش البحث

(١)لسان العرب ، مادة (نقد) : ٣/ ٤٢٥ .
(٢)ينظر، النقد اللغوي عند العرب : ٢٤.
(٣)ينظر الأعلام للزركلي : ٩٣/٦، وأعيان القرن الثالث عشر في الفكرو السياسة والاجتماع : ١٦٩ – ٠١٧٠
(٤)ينظر: التحفة السنية على الرسالة المقدسية، ١٤/١-١٥.
(٥)ينظر: المصدر نفسه .
(٦) ينظر: الأعلام للزركلي: ٩٣/٦ ، وتاريخ حماة للصابوني : ١١٧ – ٠١١٨
(٧)التحفة السنية على الرسالة المقدسية، ٢١٨/٢- ٢١٩.
(1) التحفة السنية على الرسالة المقدسيّة ٢١٦/١
(٩)المصدر نفسه، ١/ ١٢٠.
(١٠)المصدر نفسه، ٢٢٩/١.
(١١)التحفة السنية على الرسالة المقدسيّة ١ / ٢٤.
(١٢)المصدر نفسه ١٦٢/١.
(١٣)المصدر نفسه، ١٢٧/١ .
(١٤)التحفة السنية على الرسالة المقدسيّة:، ١٢١/١.
(١٥)المصدر نفسه ، ١/ ٤٥٦.
(١٦)المصدر نفسه، ١ / ١٤٦.
(١٧)التحفة السنية على الرسالة المقدسيّة ٤٣٤/١ .
(١٨)المصدر نفسه، ١٦٦/٢.
(١٩)المصدر نفسه،٢/ ١٥٣.
(٢٠)التحفة السنية على الرسالة المقدسيّة،٢/ ٨٢.
(٢١)التحفة السنية على الرسالة المقدسية ٦١/١.
(٢٢)المصدر نفسه ١/ ٦٣
(٢٣)التحفة السنة على الرسالة المقدسية، ٢/ ٣٢٢ .
(٢٤)المصدر نفسه، ١١٩/٢.
(٢٥)البيت، لقطري بن الفجاءة ، ولم نعثر عليه فيما توفر لنا مِن مصادرة، ينظر: المثل السائر: ٣٠٧/١ والمقاصد النحويّة : ١٢٤٣/٣.
(٢٦)التحفة السنية على الرسالة المقدسية ١١٩/٢.
(٢٧)التحفة السنية على الرسالة المقدسية ٣٠٨/٢- ٣٠٩.
(٢٨)ينظر: شرح الكافية الشافية ، ٣/ ١٣٨٣، وضح المسالك ،٤ / ٧٨ .
(٢٩) ينظر: الكتاب، ١/ ٢٤٢- ٢٤٣ .

(٣٠) ينظر :، المصدر نفسه، وارتشاف الضرب ، ٥، ٢٢٨٩ .

(٣١) ينظر: المصدران انفسهما

(٣٢)ينظر: شرح الكافية الشافية، ١/ ٢١٨- ٢١٩ .

(٣٣)ينظر: ، المصدر نفسه.

(٣٤)ينظر: نحو المازني : ١٠٤-١٠٥ .

(٣٥) ينظر: التحفة السنية على الرسالة المقدسية، ٢، ٣٣٢ .

(٣٦)ينظر: الكتاب : ٢٤٢/١- ٢٤٣ ، وشرح قطر الندى وبل الصدى : ٢٥٦ ، وشرح ابن عقيل : ٣٠٥/٣.

(٣٧)ينظر: المصادر أنفسها .

(٣٨)ينظر: المصادر أنفسها.

(٣٩)ينظر: الكتاب،١ /٢٤٢-٢٤٣، ونحو المازني ١٠٤-١٠٥.

(٤٠)ينظر: المصدران أنفسهما .

(٤١)ينظر :، ارتشاف الضرب(٢٢٨٩/٥) والمقاصد الشافية ٥/ ٤٩٤- ٤٩٥.

(٤٢)ينظر:، معاني القرآن للفراء،١/ ٣٢٣.

(٤٣)ينظر :، شرح الكافية الشافية ١ / ٢١٨ -٢١٩.

(٤٤)التحفة السنية على الرسالة المقدسة، ٢/ ٣٣٢ .

(٤٥)ينظر: أصول النحو لابن السراج ، ٢/ ٤٥-٤٦، واللمحة في شرح الملحة، ٢ / ٧٣٧- ٧٣٨.

(٤٦)التحفة السنية على الرسالة المقدسة ، ١/ ٣٠٤- ٣٠٥.

(٤٧)ينظر: الكتاب : ٢ /١٩٠، وتشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لا بن مالك٢/ ٣٢٦.

(٤٨)ينظر :شرح ابن عقيل : ٣ /٢٢١- ٢٢٢.

(٤٩) التحفة السنية على الرسالة المقدسية : ١ /٣٠٤- ٣٠٥.

(٥٠)ينظر: الكتاب :١٢/٣ ، ومعاني الحروف للرماني :١١٦، والمفصل في صنعة الاعراب ، ٤٤٣.

(٥١)التحفة السنية على الرسالة المقدسية : ١ /١٦٨.

(٥٢)ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني : ٦١-٦٢، ومفني اللبيب : ٣١ ، وشرح ابن عقيل : ٦/٤، والانصاف في سائل الخلاف ١/ ١٤٨.

(٥٣)ينظر: الكتاب : ١٤/٣ ، والجنى الداني في حروف المعاني ، ٣٦٣، و حاشية الصبان على شرح الاشموني : ٢ / ٢١١.

(٥٤) اللمع في العربية لابن جني، ٦٦.

(٥٥) ينظر، دليل الطالبين لكلام النحويين ، ٦٤.

(٥٦)التحفة السنية على الرسالة المقدسية، ٢/ ٢١٢.

(٥٧)ينظر التحفة السنية على الرسالة المقدسة ٢١٢/٢.

(٥٨)ينظر ، المصدر نفسه.

(٥٩)ينظر: الكافية في علم النحو، ١/ ٢٥.

(٦٠)تنظر التحفة السنية على الرسالة المقدسة ٢١٢/٢ -٢١٣.